



عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول

دور معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات

الاقتصادية والأجهزة الحكومية " بحث تطبيقي في محافظة ذي قار "

دور معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية

والأجهزة الحكومية " بحث تطبيقي في محافظة ذي قار "

dawr maeayir almuhasabat alddualiat fi alqitae aleamm (almaeayir) fi tafeil 'ada'

almuassasat alaiqtisadiat wal'ajhizat alhukumia

Practical Study in the Province of Thi-Qar

أ.م.د. محمد حلو داود الخрсان

الكلية التقنية الادارية / ذي قار

زيد شريف هدا ب الاجودي

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة ذي قار

المستخلص

ان من اهم الادوات التي تستخدمها الدولة لتنفيذ استراتيجيتها لتحقيق اهدافها وسياساتها بكفاءة وفاعلية وترشيد استخدام المال العام ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين هو النظام المحاسبي الحكومي ، حيث يقع على عاتق هذا النظام توفير البيانات الدقيقة التي تحقق الافصاح الكامل والعا دل عن نتائج تنفيذ الموازنة . وبسبب ضخامة هذا القطاع وحجم المؤسسات وتخوف من فشل الحكومات في الوفاء بالتزاماتها وتقديم الخدمات فضلا عن الحاجة الملحة الى الابلاغ الفاعل والكفوء والحاجة الى ادخال تحسينات على ادارة موارد القطاع العام ، وادارك الاتحاد الدولي للمحاسبين للحاجة الى ايجاد اطار عالمي موحد للمحاسبة في القطاع العام من اجل تحسين الثقة في نوعية وموثوقية التقارير والبيانات المالية الحكومية ، جاءت هذه الدراسة للكشف عن واقع اداء الوحدات الحكومية والتحقق من مدى فاعلية هذه الوحدات وكفاءتها في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لها وهنا جاءت مشكلة البحث المتمثلة ((ان النظام المحاسبي الحكومي المطبق في الوحدات الممولة مركزيا يوفر معلومات كافية للقيام بالمساءلة والرقابة وتقييم الاداء ، وان تبني معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم (١) سوف يؤدي الى توفير تقارير مالية تلبي احتياجات مستخدمي المعلومات ، وبالتالي تفعيل الرقابة الحكومية للمؤسسات الاقتصادية والاجهزة الحكومية ؟

وقد استندت الدراسة الى فرضيات مفادها ((هل إن اعتماد وتنفيذ متطلبات معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام (عرض البيانات المالية) المتعلقة بالاعتراف والقياس وفق أساس الاستحقاق يؤدي إلى تحقيق رقابة حكومية فاعلة للمؤسسات الاقتصادية))

وعلى ضوء ماتقدم فان الدراسة تهدف الى ((تطوير التقارير المالية للنظام المحاسبي الحكومي العراقي ومن ثم زيادة منفعة المعلومات المقدمة لمستخدميها من خلال تطبيق المعيار المحاسبي الحكومي الدولي رقم (١) وبما يناسب البيئة العراقية.

وماتوصل اليه البحث من استنتاجات وتوصيات ، وان من اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي

-:



عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول

دور معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات

الاقتصادية والأجهزة الحكومية " بحث تطبيقي في محافظة ذي قار "

١- ان استخدام اساس الاستحقاق المحاسبي في تسجيل المعاملات المالية له دور كبير في التعرف على نتيجة النشاط الوحدات الحكومية ويتم من خلال تبني معايير المحاسبة الحكومية الدولية في القطاع العام.
٢- أن اهداف التقارير المالية الحكومية والتي يتم اعدادها وفق متطلبات معايير IPSAS تعمل على تلبية احتياجات ومتطلبات مستخدمي المعلومات المالية الحكومية والذي يساعد في الرقابة وتقويم الاداء للوحدات الاقتصادية والمؤسسات الحكومية
اما اهم التوصيات فتتمثل ب:-

١- العمل على تغيير واصلاح الممارسات والاساليب المحاسبية المطبقة في الوحدات الحكومية بما يتوافق مع التوجهات العالمية في مجال اعتماد معايير تكون اساس للعمل المحاسبي في الوحدات الحكومية بما يتوافق مع البيئة العراقية .

٢- العمل على مسايير التطورات في مجال معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام لما لهذه المعايير من فوائد تساعد في حال تبنيها لرقابة الوحدات الحكومية وتقويم ادائها من خلال تبني هذه المعايير .

Abstract

One of the most distinguished instruments is being used by the state for implementing its strategy and achieving perfectly and effectively its goals and policies, and economizing the Public Finance and uplifting the services level for the sake of people, is truly the governmental accounting system.

Thus, through this system the upper hand is located for supplying the accurate information, which does make the complete and just expressing concerning the budget implementing results. So, this research comes here because of the hugeness in this sector and the associations largeness and the dread of the governments failure in fulfilling its obligations and the provided services, and the required need for the effective and capable informing and the lack to bring on improvements to the administrating of the general sector resources.

Also, this research is done here as the accountants international union has realized the need of some unified international from general sector in accounting, just to improve the credibility in the quality and trustworthy in the governmental financial data and reports.

Therefore, this study is presented to unveiling of the governmental effective units' reality, and auditing of the effectiveness scope and its quality in using the provided economic resources. This research has confronted two following problems here: ((the governmental accounting system, applied in the central financing units, supply enough information for audit and supervising doing and valuate performance , and the international accounting criterion adopted No (1) going to lead of providing financial reports satisfy the information users' needs. Thus, this leads to activate the governmental audit to the economic associations and the governmental offices.))

This study is based on hypotheses stated as the following: ((Will the international accounting criterion needs in the general sector, be relied on and implemented (financial data revelations) concerning of giving and showing up financial lists according to valuated base lead to supplying information users' needs and governmental financial reports)).

under the light of what has been mentioned, this study will open the road to: ((To develop the financial reports on the Iraqi governmental accounting system, then increasing the advantage of this information provided to the users through the international governmental accounting criterion No(1) which suites the Iraqi environment.))

One of the most important conclusions I have reached to is

1- Using the accounting merit as a base to record the financial deals has a great role in knowing the results of the governmental units' activity. This will be done by adopting international accounting criteria in the public sector.

2-The aims of the governmental financial reports, which have been set according to the IPSAS criteria requirements ,do satisfy the needs and requirements of the governmental financial users which help them to audit and correct the performance of the economic units and governmental associations.

The most distinguished recommendations are the following:

١-Working on to change and fix the accounting methods and practices adopted in the governmental units in a way which suits the international directions in the field of using criteria as a base to the governmental units and meets with the Iraqi environment.

٢-Working on copy the developments in the international accounting criteria field in the republic sector due to the advantages, which help in case of adopting, to audit the governmental units and correct its performance through adopting these criteria.

المقدمة

يشهد العالم تطورا سريعا في مفاهيم وأدوات الإدارة العامة ، لتحقيق ادارة قادرة على تنفيذ استراتيجية الدولة وسياستها بفاعلية عالية وترشيد استخدام المال العام ، ومن اهم هذه الادوات هو النظام المحاسبي الحكومي الذي يقع على عاتقه توفير البيانات الدقيقة التي تحقق الافصاح الكامل عن نتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة ، وتحقيق رقابة فاعلة عن مدى كفاءة الادارة في ادارة المال العام .

وامام تطور وتعقيد حجم النشاطات الحكومية ، الذي نتج عنه صعوبات في كثير من بلدان العالم في تفسير البيانات المحاسبية واستعمالها في عملية المقارنة ، لكونها تستخدم طرقا ومبادئ مختلفة لانتاج هذه البيانات وتفسيرها لاغراض التقييم والمقارنة ، مما تسبب في ظهور مشاكل عديدة في عملية الرقابة ، وقد شجع ذلك على ايجاد قاعدة للتوافق بين مختلف الانظمة المحاسبية والتقارير المالية ، من اجل الخروج بمعايير لتوحيد المبادئ والاصول المحاسبية لتكون مقبولة على المستوى الدولي .

وفي هذا الاطار ادرك الاتحاد الدولي للمحاسبين الحاجة الى ايجاد اطار عالمي موحد للمحاسبة في القطاع العام ، من اجل تحسين الثقة في نوعية وموثوقية التقارير والبيانات المالية ، حيث تم منح مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام سلطة اصدار معايير دولية في المحاسبة بالنيابة عن مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين وتشجيع قبولها دوليا .

من هذا المنطلق ظهرت الحاجة الى تحديث الاجهزة الحكومية في الدولة اذا ان النظام المحاسبي الحكومي احد الركائز المهمة جدا في الدولة العراقية بسبب ضخامة هذا القطاع وكبر حجم الدوائر

والمؤسسات الحكومية الممولة مركزيا لذلك تبرز اهمية تنظيم وتطوير العمل المحاسبي في هذا القطاع والارتقاء به الى المستوى المطلوب من اجل خدمة مصالح الدولة وتوفير معلومات مالية تتصف بالجودة لغرض مساعدتها في التخطيط ورقابة وتقييم الاداء وبناء السياسات المالية اعتمادا على اسس علمية صحيحة من خلال وضع معايير للمحاسبة الحكومية اذ تعتبر المعايير من اهم الوسائل التي توجه العمل المحاسبي وتمثل التطبيق المهني للمفهوم النظري من اجل تطوير النظام المحاسبي الحكومي.

اولا :- منهجية البحث

١- مشكلة البحث :-

ان النظام المحاسبي المطبق في الوحدات الحكومية الممولة مركزيا الذي ينتج عن تطبيقه كشوفات مالية لا توفر معلومات كافية لتخطيط والمساءلة والرقابة وتقييم الاداء . حيث يواجه مستخدمو المعلومات المحاسبية مشكلة الحصول على المعلومات اللازمة والموثوقة التي توفر الشفافية المطلوبة ، ويعود القصور في تلك المعلومات لعدم وجود معايير محاسبية معتمدة تحكم العمل المحاسبي في الوحدات الحكومية والتي تعد من متطلبات تطوير النظام المحاسبي الحكومي والتقارير المالية الناتجة عنه ، غير ان قبول هذه المعايير لا يمكن ان يتم جزافا ، بل ينبغي تمحيصها ودراستها للتأكد من مدى قابليتها للتطبيق وان يبقى قرار تبنيها مرهونا بالاستفادة منها في انتاج معلومات تلبى احتياجات متخذي القرار التي تعكس احتياجاتهم من المعلومات . وتتخلص مشكلة البحث من خلال ((هل ان تبني معايير المحاسبة الدولي في القطاع العام سوف يؤدي الى توفير تقارير مالية تلبى احتياجات مستخدمي المعلومات . وبالتالي تفعيل الرقابة الحكومية للمؤسسات الاقتصادية والاجهزة الحكومية)) .

٢- أهمية البحث :-

تعد المعايير المحاسبية من اهم الوسائل المرشدة والموجهة للعمل المحاسبي من اجل تنظيم وتطوير العمل المحاسبي ورفع كفاءته وان هذه المعايير بحاجة الى اسس علمية يتم الاعتماد عليها لغرض وضع المعايير لذلك فان اهمية البحث تكمن في انه يساعد في وضع اطار عام مبني على اسس علمية يساعد على وضع معايير محاسبية حكومية والذي سيكون بمثابة الاساس الذي يتم الانطلاق منه في عملية اعداد المعايير المحاسبية الحكومية في المستقبل لذلك فان أهمية البحث ترجع للأسباب الآتية:-

أ- ضعف النظام المحاسبي الحكومي الحالي وعدم ملاءمته للتطبيق بسبب عدم اعتمادة على معايير محاسبية حكومية دولية وقدم القوانين التي يعتمد عليها وعدم انسجامها مع التطور الهائل في الانفاق الحكومي وتعدد اهداف الوحدات الحكومية.

ب- الحاجة الملحة الواقعية والضرورية لتطوير النظام محاسبي حكومي متكامل لمواكبة التغييرات المتسارعة في الجهاز الإداري والتنظيمي والحسابي للدولة.

٣- هدف البحث :-

يهدف البحث الى دراسة دور تطبيق معيار المحاسبة الحكومي الدولي رقم (١) الخاص بعرض البيانات المالية في النظام المحاسبي الحكومي كخطوة اولى لتبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام لغرض زيادة منفعة المعلومات التي يقدمها النظام للمستفيدين منه للتدليل على مدى كفاءته وفاعليته في تحقيق الرقابة الحكومية على ادارات المؤسسات الحكومية المحلية ، ويمكن تحديد هدف البحث بالاتي :

١- التعرف على طريقة عرض التقارير المالية للنظام المحاسبي الحكومي العراقي ومن ثم زيادة منفعة المعلومات المقدمة لمستخدميها من خلال تطبيق المعيار المحاسبي الحكومي الدولي رقم (١) وبما يناسب البيئة العراقية.

٤- فرضية البحث :-

يسعى البحث الى اختبار الفرضيات الآتية :-

أ- هل إن اعتماد وتنفيذ متطلبات معيار المحاسبة الدولية في القطاع العام (عرض البيانات المالية) والمتعلقة بالاعتراف والقياس وفق أساس الاستحقاق يؤدي إلى تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية الحكومية ؟

ب- هل تبني معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام (عرض البيانات المالية) يسمح بتحسين جودة الابلاغ المالي الحكومي وتوفير ادوات المساءلة عن الاداء ؟

٥- الحدود الزمانية والمكانية للبحث :-

أ-الحدود المكانية :- اقتصرت الدراسة في جانبها التطبيقي على محافظة ذي قار من خلال ماتعده المحافظة من بيانات وتقارير مالية سنوية .

ب-الحدود الزمنية :- اعتماد بيانات ٢٠١١ و ٢٠١٢ للوحدات عينة الدراسة في تطبيق معيار المحاسبة الحكومية الدولية وذلك لحدثة هذه البيانات .

٦- اساليب جمع البيانات :-

سيعتمد الباحثان في انجاز الجانب النظري من الدراسة على مامتوفر في المكتبات من تشريعات و كتب ودوريات و اطاريح ورسائل جامعية ، فضلا عما متوفر على شبكة المعلومات (الانترنت) .

ثانيا : الجانب النظري للبحث :

١- المفاهيم و التعاريف الأساسية للمعايير المحاسبية الدولية :

إن عملية تطوير مهنة المحاسبة لجعلها تواكب التطورات والمتغيرات الجوهرية في دنيا الأعمال هو عملية إصدار معايير محاسبية مالية على مستوى عالمي يتم من خلالها عمليات تحديد طرق وقياس تأثير العمليات والاحداث المالية والظروف على المركز المالي ونتيجة نشاط تلك المنشآت وايصالها للاطراف المستفيده .(الجبر ، ٢٠٠٠ : ٩٣) .

وتعددت وجهات النظر اتجاه تعريف المعيار فهناك من يرى ان المعيار عبارة عن اداة لترشيد التطبيق تحاول تضيق الفجوة بينة وبين الأساس النظري للمحاسبة . (يوسف ، ٢٠١١ : ١٠٢)

وكذلك يعرف المعيار بانها نماذج او ارشادات عامة تؤدي الى توجيه وترشيد الممارسات العملية في المحاسبة والتدقيق (القاضي ، ٢٠٠٣ ، ٣٣) .

ويعرف المعيار على انه " وثيقة اعدت باجماع ، ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها ، تعطي لاستعمالات مشتركة ومتكررة ، قواعد او خطوط عريضة او مواصفات للانشطة او نتائجها لضمان مستوى تنظيم امثل في سياق معين . (CHARON , 2000 : 5) .

٢- اهمية المعايير المحاسبية الدولية :-

تكمن اهمية وضع معايير محاسبية في ضمان تجانس وتوحيد المعلومات المحاسبية واضفاء المصدقية عليها بغية تحكيم عادل بين مصالح فئات مختلفة والتي هي في الاساس غير متجانسة وذلك من خلال تحديد وقياس الاحداث المالية للوحدة ، وتحديد الطريقة المناسبة للقياس واتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب ، وان تبنيها يؤدي الى اختلاف الاسس التي تحدد وتعالج العمليات والاحداث المحاسبية للوحدة وصعوبة اتخاذ قرار داخلي او خارجي من قبل المستفيدين والمعنيين . (علاوي و عمر ، ٢٠١٣ : ٨٥-٨٦) . وتبين اهمية المعايير المحاسبية من خلال الآتي :-

أ- يتعين حماية حقوق الاطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية ، عن طريق الافصاح العام عن فرص ونتائج الاستثمار ، ويساعدها على تحقيق هذا الهدف وجود المعايير المحاسبية التي ستمنع استقادة البعض من المعلومات المحاسبية دون البعض الاخر . (العرابي ، ٢٠١١ : ٨) .

ب- تساعد المعايير المحاسبية ادارة الاعمال على زيادة ثروتها وتطبيق ترتيبات فعالة وكفوءة للادارات .

ج- تمكن مستخدمي القوائم من اتخاذ القرارات المناسبة عند الاعتماد على المعلومات التي اعدت وفق المعايير الملائمة . (لطفي ، ٢٠٠٤ : ٣٧١) .

٣- معايير المحاسبة الحكومية في القطاع العام IPSAS :-

تأسس IFAC في عام ١٩٧٧ كمنظمة دولية تعمل على تطوير وتعزيز مهنة المحاسبة عالميا ، ويؤدي دوره من خلال عدد من لجانته ومجالسه المعنية بقضايا محاسبية مختلفة . ويعد تنظيم الممارسات المحاسبية الحكومية جزءا من مهمة IFAC التي اسند اليه في وقت مبكر الا ان بواردها ونتائج المهمة لم تظهر الا في عام ١٩٨٦ عندما انشأ لجنة القطاع العام (PSC) . وفي عام ٢٠٠٤ اعتمد IFAC تغيير اسم (PSC) الى مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) . (المفضل ، ٢٠٠٨ : ١٤٤) .

حيث يقوم مجلس IPSAS التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين بمعايير محاسبية لمنشآت القطاع العام يشار اليها بمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) . ويقر IPSAS بالمنافع الكبيرة المتأتية من تحقيق معلومات مالية متناسقة وقابلة للمقارنة في مختلف التخصصات ويعتقد بان IPSAS ستلعب دورا رئيس في امكانية تحقيق تلك المنافع . (الاتحاد الدولي للمحاسبين ج١ ، ٢٠١٠ : ٢٠)

وحيث يشير القطاع العام الى الحكومات الوطنية والحكومات الاقليمية (مثل الولاية والاقليم والمنطقة) والحكومات المحلية (مثل المدينة والبلدة) والوحدات الحكومية ذات العلاقة مثل الوكالات والمجالس

واللجان والمشاريع .وتشير البيانات المالية ذات الغرض العام الى البيانات المالية الصادرة للمستخدمين غير القادرين على طلب معلومات مالية تلبى احتياجاتهم المحدودة من المعلومات .(الاتحاد الدولي للمحاسبين ج ١ ، ٢٠١٠ : ٤) .

المفاهيم والاسس النظرية للمحاسبة الحكومية :-

١- تعاريف المحاسبي الحكومي:-

عرفت المحاسبة الحكومية (بأنها كافة عمليات إثبات وتحصيل وصرف الموارد الحكومية ، ثم تقديم التقارير الدورية عن تلك العمليات ونتائجها الى الجهات ذات العلاقة) . (الجمل والجزار ، ١٩٨٩ : ١٣) .

وعرفت كذلك (بأنها عملية قياس وتسجيل وتفسير العمليات المالية والأحداث المتعلقة بجمع واستخدام الموارد المالية العامة بوحدات الجهاز الإداري الحكومي و إنتاج وتوصيل المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات)(حماد والبحر، ١٩٩٠ : ٢٣) .

ويتفق الباحثان مع التعاريف الواردة اعلاه كونها تبرز بشكل أساسي أن المحاسبة الحكومية أصبحت نظاماً متخصصاً للمعلومات المحاسبية (منتجاً وموصلاً للمعلومات) يعالج البيانات المتعلقة بالأنشطة الحكومية ويوفر المعلومات الملائمة لمختلف الجهات وعلى رأسها السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في الدولة لمساعدتهم في ترشيد قراراتهم وأدائهم مما يضمن المحافظة على المال العام وإدارة الموارد الاقتصادية للدولة بكفاءة وفاعلية .

٢- خصائص النظام المحاسبي الحكومي :-

لقد اهتمت أغلب دول العالم لوضع نظام محاسبي خاص بالقطاع الحكومي ، بحيث يعالج كافة الأمور التي تعكسها طبيعة نشاط وأهداف الإدارات الحكومية ، فسنت القوانين ، ووضعت التعليمات والقواعد التي تنظم سير هذا النشاط . وعلى الرغم من أن الأسس والمبادئ العلمية للمحاسبة الحكومية متشابهة في مختلف الدول ، إلا أن النظام المحاسبي الحكومي في كل دولة له خصوصية التي تعكس النظام الاقتصادي والإداري للدولة وأنواع الموازنات المستخدمة ووظائف النظام المحاسبي واحتياجات الإدارات العامة ، هناك خصائص عامة للنظام المحاسبي الحكومي وكما يراها خبراء الأمم المتحدة ويتمثل بالآتي :

- (حماد والبحر ، ١٩٩٠ : ٥)

أ- أن ينسجم النظام المحاسبي الحكومي مع المتطلبات الدستورية والقانونية وغيرها من المتطلبات المقررة .

ب- أن يتم الترابط بين الموازنة العامة للدولة وبين النظام المحاسبي الحكومي ، وبصورة تحقق التكامل فيما بينهما .

ج- يجب أن يتم تصميم الحسابات بطريقة يُمكن من خلالها تشخيص الأهداف والأغراض التي خصصت من أجلها الأموال وتوضيحها . وكذلك تحديد الجهات الإدارية المسؤولة عن تأمين هذه الموارد وعن استخدامها لتنفيذ البرامج والأنشطة .

- د- أن يسهل النظام المحاسبي الحكومي عمليات التدقيق والرقابة التي تمارسها الجهات المختصة .
ه- أن يسهل النظام المحاسبي الحكومي إظهار النتائج الخاصة بالبرامج الحكومية .
و- أن يسهل النظام المحاسبي الحكومي الرقابة الإدارية الفاعلة على الأموال والإجراءات والبرامج وان
يضمن سهولة التدقيق الداخلي .

٣-التقارير المالية الحكومية وطبيعة مستخدميها :-

يعد تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية من الامور المهمة التي تنبع من حقيقة اساسية هي ان
الاغراض التي تستخدم فيها المعلومات من جهات مختلفة تكون ايضا مختلفة ، ولذلك يجب اعداد التقارير
المالية في ظل فرضية اساسية هي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية
لدى الفئات المستخدمة لهذه التقارير .

وتعد المعلومات المقدمة في التقارير المالية من اهم المقومات اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة من قبل
الفئات المستفيدة ، اذ ان جودة هذه المعلومات هي التي تحدد فائدة هذه التقارير ، وان الخصائص النوعية
للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية الحكومية هي صفات مميزة تمكن هذه الفئات من تقييم صحة
وكفاءه هذه المعلومات المقدمة في التقارير ، وهذه الخصائص تساعد التقارير على تزويد المستخدمين
بالمعلومات التي يحتاجونها .

وجرت العادة في تنظيمات قطاع الاعمال الحكومية على تقسيم مستخدمي المعلومات المحاسبية الى
مجموعتين هما : الاطراف الخارجية ممثلين في الملاك والمقرضين والدائنين التجاريين وغيرهم من
اصحاب المصالح والاطراف الداخلية، ممثلين في رجال ادارة التنظيم بمستوياتهم المختلفة (السلطان وابو
المكارم ، ١٩٩٠ : ٥٠).

وعند استقصاء مثل هذا التقسيم في القطاع الحكومي سنجد انه يأخذ شكلاً اكثر اتساعاً ، فهناك فئات
عديدة من المستخدمين الذين يهتمون بمخرجات النظام المحاسبي الحكومي ويسعون للاستفادة منها في
ترشيد ادائهم لاعمالهم سواء في مجال التخطيط او التنفيذ او الرقابة وتقييم كفاية الاداء .

وتتعدد فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية ، كما تختلف طرق استخدامهم للمعلومات فمنهم من يستخدم
هذه المعلومات بصورة مباشرة ومنهم من يستخدمها بصورة غير مباشرة ، اذ يشير MOST الى انه يمكن
تصنيف مستخدمي المعلومات المحاسبية الى مستخدمين مباشرين ومستخدمين غير مباشرين . (MOST
90 : 1977) . ويرى اخرون بانه يمكن تصنيف المستخدمين الى مستخدمين داخليين ومستخدمين
خارجيين اي ان هنالك افصاحا داخليا وافصاحا خارجيا . (Weygandt,et, 2002 : 3) .

٤- التقارير المالية في الوحدات الحكومية والقطاع العام :-

تعد المحاسبة الحكومية مصدر المعلومات عن طريق التقارير والقوائم المالية التي تعكس نتائج اداء
الحكومة على مستوى الوحدة الحكومية وعلى مستوى الحكومة ككل ، ولا تكون معلومات التقارير المالية

ذات الفائدة الا اذا تم اعدادها وعرضها بشكل واضح ومفهوم وجذاب لمستخدمي تلك التقارير)
34 : 2002 , (Carcaba-Garcia, at al) .

تسعى التقارير المالية في الوحدات الحكومية إلى تحقيق عدة اغراض أهمها (حمودي ، ١٩٨٩ : ١٦٦):

١. تحقيق اغراض الرقابة والمتابعة على مختلف المستويات .
٢. توفير البيانات اللازمة لمختلف الجهات .
٣. ربط حسابات الوحدة الحكومية بالحسابات القومية الخاصة وبخاصة انه يتردد في الفكر المحاسبي ضرورة اعتبار الحكومة عاملاً خامساً من عوامل الانتاج .
٤. أن التقارير المالية وسيلة اتصال بين مستويات الإدارة الحكومية .
٥. أن التقارير المالية وسيلة للافصاح عن كفاءة اداء الإدارة الحكومية .
٦. خلق الثقة بين الإدارة الحكومية وعمالها (المواطنين) .

فضلاً عن هذه الاغراض فان التقارير المالية تزود معلومات عن خطط الحكومة والاداء والمطابقة للسلطات المناسبة (IFACPSC, Study 1, 1993) ، وان التقارير المالية تمكن من القيام بالمساءلة (Accountability) ، لان التقرير يربط كل المعلومات معاً بعرض واضح ودقيق لمساعدة المستخدمين لاجراء تقييمات عن علم حول الوحدة المبلغة (2 : 2001 , INTOSAI) ، وذلك من خلال اطلاع المواطنين على التقارير المالية والتي تمثل تقارير مسؤولية للوحدة الحكومية تجاه المواطنين ليقوموا بالتقدم الذي احرزته الوحدة على طريق تحقيق أهدافها ، وكذلك فان التقارير تقدم مسؤولية الوحدة الحكومية عن الموارد الموكلة لها وادارتها .

إن التقارير المالية هي عبارة عن عرض للوضع المالي للوحدة الحكومية نتيجة لمعاملاتها التي تمت خلال الفترة المالية . وأهداف التقارير المالية ذات الغرض العام جميعها تكمن في تقديم معلومات عن الوضع المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للوحدة الحكومية والتي تكون مفيدة لعدد كبير من المستخدمين في صنع وتقييم القرارات حول تخصيص الموارد ولقد حدد مجلس (IPSAS) ، في المعيار رقم (١) عرض البيانات المالية، إن أهداف التقارير المالية ذات الغرض العام في الوحدات الحكومية يجب أن توفر المعلومات المفيدة لعملية اتخاذ القرار .

مساهمة IPSAS في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية والأجهزة الحكومية

١- مفهوم تقويم الاداء :-

يعرف تقويم الاداء على انه مراقبة مستمرة لمدى تحقيق الاهداف المخططة من قبل الادارة العليا المسؤولة عن وضع برامج المنظمة . (الغالبي وادريس ، ٢٠٠٧ : ٤٨٧)

ويعرف بأنه مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإدارية والإنتاجية والتقنية والتخطيطية، خلال فترة زمنية محددة ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنعوية والكمية والجودة المطلوبة وبيان مدى قدراتها في تطوير كفاءة الوحدة الاقتصادية سنة بعد أخرى فضلاً عن درجة نجاحها في التقدم على الصناعات أو

الوحدات المثيلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجاً وتطوراً في مجال عملها". (الكرخي، ٢٠٠١، ٣٩)

كما عرف على انه احدى مراحل العملية الادارية حيث انه جزء مهم من وظيفة الرقابة وهو وسيلة لمعرفة مدى تحقيق الاهداف المخططة خلال مدة معينة . (العامري ، ٢٠٠٦ : ٢٩)
وعرف كذلك على انه " العملية المنظمة التي تهتم بجمع المعلومات وتحليلها ، لغرض تحديد درجة تحقيق الاهداف واتخاذ القرارات بشأنها لمعالجة جوانب الضعف وتوافر النمو السليم من خلال تعزيز جوانب القوة " (Lehmann and Mehrens , 1994 : 5) .

وإن الغرض الاساس من تقويم الأداء هو تحديد مدى صلاحية الوحدة في تحقيق أهدافها الموضوعة ضمن أطار الاهداف المركزية ، وتقويم الاداء يبرز في أستعماله كأساس لتطور الموارد البشرية وتنمية مهاراتهم . (Hodgett&Kroeck,1992: 354)

ومن خلال ما تقدم يرى الباحثان بخصوص مفهوم تقويم " هو نوع من انواع الرقابة يهدف الى مقارنة نتائج الاداء الفعلي بالمخطط للتعرف على مواطن الضعف والقوة في اداء الوحدة الاقتصادية والعمل على ايجاد الحلول اللازمة لتجاوز الانحرافات الغير مرغوبة في عمل المنشأة للوصول الى تحقيق الاهداف والاداء المطلوب .

٣- تطوير المحتوى المعلوماتي للكشوفات المالية الحكومية باعتماد معايير IPSAS :-

ينبغي تطوير النظام المحاسبي الحكومي بما يواكب التطور في حقل المحاسبة الحكومية ومعاييرها الدولية بالانتقال من تطبيق الاساس النقدي الى اساس الاستحقاق بغية تمكين الوحدات الحكومية من تحسين ادائها وزيادة قدرتها على تقويم اداء العاملين فيها ، وقياس تكلفة الانشطة والبرامج الحكومية التي تقوم بتنفيذها . (الحسيني ، ٢٠١٢ : ٨٣) .

ولكن الملاحظ أن معظم الوحدات الحكومية لا تعطي الاهتمام الكافي لعمليات جمع وتخزين واسترجاع وتحليل المعلومات المحاسبية بنفس الدرجة التي تعنى بها بالموارد المالية (عبدا لله ، ٢٠٠٤ : ١٥) ، مما أدى إلى أن تكون إمكانيات وأساليب حفظ ومعالجة وتداول المعلومات غير جيدة ، ومن النادر ما نجد نماذج قرار تعتمد على معلومات إدارية ومحاسبية كاملة . (عبد الرحيم ، ١٩٨٨ : ٦١)

وقد نص قانون الإدارة المالية رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٤ في الفقرة (ح) من القسم الثاني عشر ، (مهمات وزارة المالية) ، أن من مهمات وزارة المالية تطوير وإدارة نظام المعلومات المحاسبي والمالي للحكومة الاتحادية . كما نص في الفقرة (٧) من القسم الحادي عشر على أن تكون الحسابات الختامية المتعلقة بالموازنة الاتحادية طبقاً لمحتوى وتصنيفات الموازنة ومعايير المحاسبة الدولية . (قانون الإدارة المالية لسنة ٢٠٠٤) ، دون ان يتطرق القانون الى اي من المعايير سوف يتم تبنيها ونعتقد ان المقصود هنا هي معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

ويمكن أن تساهم IPSASs ، من خلال تطبيق أساس الاستحقاق ، على تحقيق الفوائد الآتية (Frans 3-4 : Van , 2008) :-

- ١- تحسين الرقابة الداخلية والشفافية فيما يتعلق بالموجودات والمطلوبات بشكل عام .
- ٢- التوافق مع أفضل الممارسات المحاسبية من خلال تطبيق معقول للمعايير المحاسبية على أساس الاستحقاق .
- ٣- توفير معلومات شاملة عن التكاليف والتي من شأنها إن تدعم تحسين الإدارة على أساس النتائج .
- ٤- تحسين الاتساق وقابلية الكشوف المالية للمقارنة نتيجة للمتطلبات التفصيلية والإرشادات الواردة في كل معيار . ويرى الباحثان بان تطوير المحتوى الاخباري للبيانات والمعلومات التي تقدمها الكشوفات المالية الحكومية لاستخدامها في تقييم الاداء يتم من خلال :
اولا : استخدام اساس الاستحقاق في قياس وتقييم المعاملات :
ان اساس الاستحقاق ينظر الى كل سنة مالية نظرة مستقلة عن السنوات المالية الاخرى ، وبالتالي نحمل السنة المالية بكل المصروفات الخاصة بها سواء دفعت ام لم تدفع ، وكذلك بالموارد الخاصة بها سواء حصلت ام لم تحصل ويمكن تلخيص اهداف تطبيق اساس الاستحقاق في قياس المعاملات في الوحدات الحكومية بما يلي :
- ١- ايجاد منهج محاسبي يعطي صورة شاملة لتنفيذ البرامج والانشطة الحكومية والمساعدة في التوصل الى تكلفة اداء هذه البرامج والانشطة .
- ٢- تسهيل ايجاد علاقات كمية وقيمة بين التكلفة والانجازات المقابلة لها مما يساعد على رقابة التكلفة وخفضها من جهة وزيادة حجم الانجاز وتخصيص الموارد المحدودة وتحديد الاولويات في ضوء تشعب النشاط الحكومي وتشابك وتعدد مخرجاته ورفع مستواه من جهة اخرى .
- ٣- توفير معلومات عن ارصدة الاصول الثابتة واحتساب اهتلاكها بما يمكن من معرفة تكلفة الخدمة المؤداة وتسعيورها خاصة في الوحدات ذات الطابع التجاري وبما يمكن من مراقبة وتتبع استخدام هذه الاصول والتخطيط لاستبدالها .
- ٤- توفير معلومات عن تخصيص التكاليف المشتركة وتوزيعها حسب اسس توزيع معينة ومعلومات عن ارصدة المخزون السلعي بما يمكن من مراقبته وتتبع استخدامه في الفترات المختلفة .
- ٥- المساعدة في اجراء المقارنات بين مختلف المعلومات المحاسبية في مختلف الفترات بما يرشد قرارات الوحدة الحكومية و يسهم في وضع تقديرات الموازنة للسنوات القادمة . (عبدالله ، ١٩٩٥ : ٣٢٨) .

ثانيا :- عرض البيانات والحسابات الختامية بطريقة عادلة وافصاح تام :

لقد اكد العديد من المنظمات المحاسبية المشرفة على الممارسة المهنية في الحياة العلمية على ضرورة مراعاة مبدأ الافصاح التام واصدر مجموعة من التعليمات والشروط الواجب توفرها لتلبية متطلبات الافصاح التام واهم هذه المنظمات هي المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين AICPA وذلك عبر اراء هيئة المبادئ المحاسبية (22) (APB OPINIONS NO) او بيانات هيئة معايير المحاسبة المالية

FASB STATE MENT وكذلك تعليمات لجنة الاستثمارات والبورصة SEC (رضوان ، ٢٠٠٩ :

(443

بناء على ما تقدم يمكن القول بان التقارير المالية تظهر الصورة العادلة والصادقة لكل من المركز المالي ونتيجة النشاط لوحدة محاسبية معينة عندما يتم معالجة جميع البيانات والأحداث الخاصة بما فيها الأنشطة الاجتماعية وتوصيل المعلومات الملائمة من خلال وظيفتي القياس والإفصاح ولزيادة الثقة بالمعلومات المتعلقة بالأنشطة كافة والتأكد من صحة عملية المعالجة ، لذا لا بد من الاهتمام بالإفصاح في الوحدات الحكومية .

ثالثا :- تضمين الموازنة بيانات مقارنة عن السنوات السابقة .

ويتم ذلك من خلال تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ، حيث يتم اعداد وعرض الموازنة العامة للدولة وفق معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم ٢٤ والذي يختص بأسلوب عرض معلومات الموازنة العامة للدولة ، والذي يحتوي على معلومات مقارنة عن السنوات السابقة للموازنة .
رابعا :- الإفصاح عن الفقرات العادية والغير عادية التي ادت الى الفائض المتراكم او العجز المتراكم على مستوى الوحدة الادارية المحلية .

ثالثا : الجانب التطبيقي :

يتضمن هذا الجانب التقارير المالية التي سوف تعدها الوحدات الحكومية عند تبنيها لمعيار المحاسبة الدولي في القطاع العام (عرض البيانات المالية) والتي عرضت بياناتها المالية في المبحث الاول من هذا الفصل ، حيث ان عرض البيانات المالية وفق معيار IPSAS سوف يحقق هدف البيانات المالية ، وقد تم اعتماد اشكال التقارير المالية التي يحتويها معيار IPSAS مع بعض التعديلات بالمصطلحات المستخدمة لانواع الحسابات في المعيار .

وقد تم الاعتماد اساسا على معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم (١) في عرض بيانات المحافظة وفق فقرات هذا المعيار . حيث تضمنت عملية العرض على بعض الاحتسابات بالقيم الخاصة بالموجودات واندثارها وكذلك المصاريف والايرادات المستحقة و المصاريف والايرادات المقدمة ، وقد تم

وسوف يتم تقسيم البيانات لمالية وفق المعيار رقم ١ الى ٤ اجزاء

الجزء الاول : ويتضمن البيانات المالية للمحافظة وفق المعيار رقم ١

الجزء الثاني : التقارير مقارنة المبالغ الفعلية بالمخططة .

الجزء الثالث : الملاحظات والايضاحات .

الجزء الرابع : تقويم الاداء

الجزء الاول :- البيانات المالية

محافظة ذي قار



عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول
دور معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات
الاقتصادية والأجهزة الحكومية " بحث تطبيقي في محافظة ذي قار "

قائمة المركز المالي كما في ٢٠١٢/١٢/٣١

رقم الايضاح	٢٠١١	٢٠١٢	الموجودات
			<u>الموجودات المتداولة</u>
ايضاح ١	11584358474	٢٣٥٤٥٢٥٣٥٦٨	النقد
ايضاح رقم ٢	13758739011	١٠٢١٠٢٤٥٨٥٦٣	المدينون (السلف)
ايضاح رقم ٣	697177972	-	ايرادات مستحقة
	<u>26040275457</u>	<u>١٢٥٦٤٧٧١٢١٣١</u>	<u>مجموع الاصول المتداولة</u>
			<u>الموجودات الثابتة</u>
	-	-	اراضي وممتلكات ومصانع
	-	-	المعدات والابنية
ايضاح رقم ٤	٢١٤٤٢٦٣٥٠	٤٤٢٣١٤٩٠٠	موجودات ثابتة بالقيمة الدفترية
	<u>٢١٤٤٢٦٣٥٠</u>	<u>٤٤٢٣١٤٩٠٠</u>	<u>مجموع الاصول الثابتة</u>
	<u>٢٦٢٥٤٧٠١٨٠٧</u>	<u>١٢٦٠٩٠٠٢٧٠٣١</u>	<u>مجموع الاصول</u>
			المطلوبات
			<u>المطلوبات المتداولة</u>
ايضاح رقم ٥	33623401686	١٠٥٣٢٠٦٥١٩٧	الدائنون
ايضاح رقم ٦	35237260917	١٨٤٤٢٧٥٣٤٩	امانات الغير
ايضاح رقم ٧	٢٥٦٩٧٦٠٦٥٨	-	مصاريف مستحقة
	<u>71430423261</u>	<u>١٢٣٧٦٣٤٠٥٤٦</u>	<u>اجمالي الالتزامات</u>
			الاحتياطيات
			<u>الفائض / العجز المتراكم</u>
	-	(٤٥١٧٥٧٢١٤٥٤)	فائض / عجز ١/١
ايضاح رقم ٨	(٤٥١٧٥٧٢١٤٥٤)	<u>١٥٨٨٨٩٤٠٧٩٢٩</u>	فائض / عجز السنة
	(٤٥١٧٥٧٢١٤٥٤)	<u>١١٣٧١٣٦٨٦٤٧٥</u>	فائض / عجز ١٢/٣١
	<u>٢٦٢٥٤٧٠١٨٠٧</u>	<u>١٢٦٠٩٠٠٢٧٠٣١</u>	<u>مجموع الالتزامات</u>

• تشير معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ان الاساس المطبق لقياس الموجودات هو التكلفة

التاريخية المعدلة لعمليات اعادة تقييم الاصول .

محافظة ذي قار

كشف العمليات الجارية (بيان الاداء المالي) كما في ٢٠١٢/١٢/٣١

رقم الإيضاح	٢٠١١	٢٠١٢	الإيرادات
-------------	------	------	-----------



عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول

دور معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات

الاقتصادية والأجهزة الحكومية " بحث تطبيقي في محافظة ذي قار "

ايضاح رقم ٩	١١٠٦١٦٢٨٦٩٤٣٩	٥٠٣٩٥٧٧١٩٨٧٣	حصة المحافظة من الموازنة العامة
ايضاح رقم ١٠	234412500	264337500	عوائد الملكية
ايضاح رقم ١١	240153283	375910275	حصيلة بيع السلع والخدمات
	70000	-	غرامات وعقوبات
ايضاح رقم ١٢	٢٤٢٠٥٤٧٤٦٩	1320407458	ايرادات الموازنة الاستثمارية
ايضاح رقم ١٣	٧١١٣٩٨٩٧٢	716847040	الايادات المتنوعة
ايضاح رقم ١٤	7234932	7234932	ضرائب الدخل
	<u>١١٠٩٧٧٦٦٨٦٥٩٥</u>	<u>٥٠٦٦٤٢٤٥٧٠٧٨</u>	مجموع الايرادات
			المصروفات
ايضاح رقم ١٥	٧٥٣٦٦٤١٣٢٩	7341044947	تعويضات الموظفين
ايضاح رقم ١٦	٥٨٤٦١٣٥١٠	٨٤٠٣٠٩٥٠٠	المستلزمات السلعية
ايضاح رقم ١٧	١٠١٨٨٤٠١٦٠٠	١٢٤٦١٤٥٥٤٥٠	المستلزمات الخدمية
ايضاح رقم ١٨	٢١٦٧٨٦١٥٠	٣٠٨٣٥٤٣٥٠	صيانة الموجودات الثابتة
ايضاح رقم ١٩	٤٦٧٠٨٥٠٠٠	٤٩٩٠٨٢٠٤٤٨	النفقات الاخرى المتنوعة
ايضاح رقم ٢٠	٢٣٨٢٥١٥٠	٤٩١٤٦١٠٠	الاندثارات
ايضاح رقم ٢١	١١٣٥٩٣٥٠٥٥٣١٠	321761918344	مصروفات الموازنة الاستثمارية
	<u>١١٥٤٩٥٢٤٠٨٠٤٩</u>	<u>٣٤٧٧٥٣٠٤٩١٤٩</u>	مجموع المصروفات
	<u>(٤٥١٧٥٧٢١٤٥٤)</u>	<u>١٥٨٨٨٩٤٠٧٩٢٩</u>	صافي نتيجة العمليات
	-	-	حصة وزارة المالية في الايرادات
	<u>(٤٥١٧٥٧٢١٤٥٤)</u>	<u>١٥٨٨٨٩٤٠٧٩٢٩</u>	الفائض او العجز المتراكم

محافظة ذي قار

كشف التدفق النقدي كما في ٢٠١٢/١٢/٣١

٢٠١٢	البيان
	النشاط التشغيلي
٥٠٦٦٤٢٤٥٧٠٧٨	مجموع الايرادات
(٠)	تطرر : التغيير في الايرادات المستحقة



عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول
دور معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات
الاقتصادية والأجهزة الحكومية " بحث تطبيقي في محافظة ذي قار "

٢٢٥٤٠٧٨٦٨٢٠٧	نقص الدائون
٣٣٣٩٢٩٨٥٥٦٨	نقص الامانات
<u>٢٤٧٨٤١٦٠٣٣٠٣</u>	صافي الايرادات
	<u>النفقات</u>
٣٤٧٧٥٣٠٤٩١٤٩	مجموع النفقات
٤٩١٤٦١٠٠	تطرح : الاندثارات
(٠)	تطرح : التغير في المصاريف المستحقة
٨٨٣٤٣٧١٩٥٥٢	زيادة السلف
<u>٢٥٩٣٦٠١٨٣٤٩٧</u>	صافي المصاريف
<u>١١٥١٨٥٨٠١٩٤</u>	<u>صافي التدفقات من الانشطة التشغيلية</u>
	<u>النشاط الاستثماري</u>
٤٤٢٣١٤٩٠٠	النفقات الراسمالية
<u>٤٤٢٣١٤٩٠٠</u>	<u>صافي التدفق النقدي من الانشطة الاستثمارية</u>
<u>١١٩٦٠٨٩٥٠٩٤</u>	<u>صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية والاستثمارية</u>
<u>11584358474</u>	<u>رصيد النقد في بداية الفترة</u>
<u>٢٣٥٤٥٢٥٣٥٦٨</u>	<u>رصيد النقد في نهاية الفترة</u>



عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول
دور معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات
الاقتصادية والأجهزة الحكومية " بحث تطبيقي في محافظة ذي قار "

الجزء الثاني :- تقارير مقارنة المبالغ الفعلية بالمخططة

كشف الموجودات غير المالية المقارن للسنة المنتهية في ٣١ / كانون الأول / ٢٠١٢

اسم الحساب	المخطط ٢٠١٢	الفعلي ٢٠١٢	الفرق	مخطط ٢٠١١	الفعلي ٢٠١١	الفرق
الاثاث الخشبي	١٥٠٠٠٠٠٠	١٠٤٠٧٠٠٠٠	٤٥٩٣٠٠٠٠	١٢٦٠٠٠٠٠٠	٧٥٨٥١٠٠٠	٥٠١٤٩٠٠٠
الاثاث المعدني	٧٥٠٠٠٠٠٠	٥٥٤٠٠٠٢٥٠	١٩٥٩٩٧٥٠	٦٥٠٠٠٠٠٠	٣٢٤٣٠٠٠٠	٣٢٥٧٠٠٠٠
الاثاث الاخرى	١٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٨٠٩٢٥٠	٣٩١٩٠٧٥٠	٥٠٥٧٥٠٠٠	٢٩١١٨٠٠٠	٢١٤٥٧٠٠٠
الاجهزة	١٩٠٠٠٠٠٠٠	١٤٩٣٥٦٠٠٠	٤٠٦٤٤٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٨٠٣١٠٠٠	٢١٩٦٩٠٠٠
اجهزة الاستساخ	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٤٣٥٣٠٠٠٠	٣٥٦٤٧٠٠٠٠	٤٣٠٠٠٠٠٠٠	٢٩٨٠٠٠٠٠٠	١٣٢٠٠٠٠٠٠
الات الاتصال	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٢٩٠٠٠٠٠٠	٣٧١٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٢٧٥٠٠٠٠	٧٤٧٢٥٠٠٠
الحاسبات الالكترونية	١٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٩٦١٨٢٥٠٠٠	٢٣٨١٧٥٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٤٩٤٠٠٠٠٠	٦٥٠٦٠٠٠٠
المجموع	<u>٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠</u>	<u>٤٩١٤٦١٠٠٠٠</u>	<u>٢٠٨٥٣٩٠٠٠٠</u>	<u>٣٩١٥٧٥٠٠٠٠</u>	<u>٢٣٨٢٥١٥٠٠٠</u>	<u>١٥٣٣٢٣٥٠٠٠</u>



عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول
دور معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات
الاقتصادية والأجهزة الحكومية " بحث تطبيقي في محافظة ذي قار "

كشف تعويضات الموظفين المقارن للسنة المنتهية في ٣١/ كانون الاول / ٢٠١٢

اسم الحساب	المخطط ٢٠١٢	الفعلي ٢٠١٢	الفرق	المخطط ٢٠١١	الفعلي ٢٠١١	الفرق
رواتب الموظفين	٢٩٨٤١٩٣٢٥٨	٢٧٤٠٩٧٤٢٧٤	٢٤٣٢١٨٩٨٤	٣٠٢٥٠٠٠٠٠	٢٨١٥٧٤٨٦٨٨	٢٠٩٢٥١٣١٢
مكافآت المنتسبين	٣٣٠٠٠٠٠٠٠	٢٦١٣١٦٠٦٥٨	٦٨٦٨٣٩٣٤٢	١٥٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠٠٠٠
الاعمال الاضافية	٧٨٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٧٢٠٠٠٠٠٠٠	-	-	-
اجور المتعاقدين	٨٥٠٠٠٠٠٠٠	١٨٠٥٢٠٠٠٠	٦٦٩٤٨٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٣١٨٠٩٨	٢٩٦٨١٩٠٢
مخصصات الخطورة	٥٨٠٠٠٠٠٠٠	٣٩٣٢٠٧٣٨	١٨٦٧٩٢٦٢	٥٤٠٠٠٠٠٠٠	٢٩٧٥٤٣٨٤	٢٤٢٤٥٦١٦
مخصصات استثنائية	٢٥٠٠٠٠٠٠٠	٢١٦٠٠٠٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠	٢١٦٠٠٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠
مخصصات المنصب	١٨٠٠٠٠٠٠٠٠	١٢٦٥٧٣٤٨٤	٥٣٤٢٦٥١٦	١٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٢٢٦٢٦٥٠٣	٢٧٣٧٣٤٩٧
مخصصات بدل خطورة امنية	٢٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠٠٠
مخصصات الموقع الجغرافي	١٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٤١١٣٩٩٩	٢٥٨٨٦٠٠٠١	١٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٨٤٠٧٠٩٥	١٦٥٩٢٩٠٥
مخصصات الشهادة	٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٧٨٢٣٧٤٣٢	٢١٧٦٢٥٦٨	٦٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٦٠٨٦١٨٣٢	١٩١٣٨١٦٨
مخصصات الزوجية	٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٣٩٢١٨٣٣٠	١١٠٧٨١٦٧٠	٣٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٤٠١٤٥٨٥١	٣٩٨٥٤١٤٩
مخصصات الاطفال	٢٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٤٥٤٦٩٢٤٢	١٣٤٥٣٠٧٥٨	٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٤٥٧٢٩٠٢٣	٩٤٢٧٠٩٧٧
مخصصات مهنية	٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٧٦٩٦٩٩	٦٩٢٣٠٣٠١	٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٩٥١٩٦٩٤	٣٠٤٨٠٣٠٦
مخصصات هندسية	١٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٧٢٤٦٩٩٩٥	٥٧٥٣٠٠٠٠٥	١٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٥٨٢٢٣٢٢	٥٤١٧٧٦٧٨
مساهمات التقاعد الحكومية	٤٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٢٤٦٨٥٠٩٦	٩٥٣١٤٩٠٤	٦٢٨٥٣٠٧١٢	٥١٢٩٤٧١٨١	١١٥٥٨٣٥٣١
المجموع	٩١٦٣١٩٣٢٥٨	٧٣٤١٠٤٤٩٤٧	1822148311	٥٨٨٢٥٣٠٧١٢	٤٩٦٦٨٨٠٦٧١	915650041



عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول
دور معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات
الاقتصادية والأجهزة الحكومية " بحث تطبيقي في محافظة ذي قار "

كشف المستلزمات السلعية المقارن للسنة المنتهية في ٣١/كانون الاول / ٢٠١٢

اسم الحساب	المخطط ٢٠١٢	الفعلي ٢٠١٢	الفرق	المخطط ٢٠١١	الفعلي ٢٠١١	الفرق
القرطاسية	٣٠٠٠٠٠٠٠	١٥٩١٦٥٠٠	١٤٠٨٣٥٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠	١٢٦٨٤٧٥٠	١٢٣١٥٢٥٠
المطبوعات	١٠٠٠٠٠٠٠	١٣١٩٥٠٠	٨٦٨٠٥٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	١٦٥٧٧٠٠	١٣٣٤٢٣٠٠
الكتب	٣٧٠٠٠٠٠٠	١٩٠٣٢٠٠٠	١٧٩٦٨٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠٠	١٩٨٧٦٥٠٠	١٥١٢٣٥٠٠
اجور الماء	٢٣٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠٠	-	-	-
اجور الكهرباء	٢٨٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	(٢٠٠٠٠٠٠٠)	٨٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠
الوقود	٤٧٠٠٠٠٠٠٠	٤٩٩٠٤١٥٠٠	(٢٩٠٤١٥٠٠)	٤٥٠٠٧٥٠٠٠	٥٠٠٣٩٤٥٦٠	(٥٠٣١٩٥٦٠)
المجموع	<u>٨٥٠٠٠٠٠٠٠</u>	<u>٨٤٠٣٠٩٥٠٠</u>	<u>٩٦٩٠٥٠٠</u>	<u>٦٠٥٠٧٥٠٠٠</u>	<u>٥٨٤٦١٣٥١٠</u>	<u>٢٠٤٦١٤٩٠</u>

كشف النفقات الاخرى المتنوعة المقارن للسنة المنتهية في ٣١/ كانون الأول / ٢٠١٢

اسم الحساب	المخطط ٢٠١٢	الفعلي ٢٠١٢	الفرق	المخطط ٢٠١١	الفعلي ٢٠١١	الفرق
مكافآت لغير المنتسبين	٥٩٠٠٠٠٠٠٠	٢٦١٠٠٠٠٠٠	٣٢٩٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٣١٧٥٠٠٠٠	١٩٦٦٨٢٥٠٠
مكافاه المختارين	-	-	-	-	-	-
تعويضات الشهداء والمتضررين	٥٣٠٠٧٥٦٣٠٠	٤٩٠٥١٩٦٨٠٠	٣٩٥٥٥٩٥٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٩٢٠٠٠٠٠٠	٢١٨٠٠٠٠٠٠
تعويضات مختلفة	-	-	-	-	-	-
منافع اجتماعية /التبرعات والاعانات	٧٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٩٥٢٣٦٤٨	١٥٤٧٦٣٥٢	٢٢٣٧١٠٠٠٠	٤١٩١٠٠٠٠	١٨١٨٠٠٠٠٠
المجموع	<u>٥٤٣٤٧٥٦٣٠٠</u>	<u>٤٩٩٠٨٢٠٤٤٨</u>	<u>٤٤٣٦٥١٨٠٠</u>	<u>٢٩٢٣٧١٠٠٠٠</u>	<u>٤٦٧٠٨٥٠٠٠</u>	<u>٢٤٦٢٩٥٠٠٠</u>



عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الأول
دور معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات
الاقتصادية والأجهزة الحكومية " بحث تطبيقي في محافظة ذي قار "

كشف الإيرادات المقارن للسنة المنتهية في ٣١/ كانون الأول / ٢٠١٢

اسم الحساب	المخطط ٢٠١٢	الفعلي ٢٠١٢	الفرق	المخطط ٢٠١١	الفعلي ٢٠١١	الفرق
الإيرادات						
حصة المحافظة من الموازنة العامة للدولة	٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٣٩٥٧٧١٩٨٧٣	(٣٩٥٧٧١٩٨٧٣)	١٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١١٠٦١٦٢٨٦٩٤٣٩	٩٣٨٣٧١٣٠٥٦١
عوائد الملكية	٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٦٤٣٣٧٥٠٠	(14337500)	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٣٤٤١٢٥٠٠	(٣٤٤١٢٥٠٠)
حصيلة بيع السلع والخدمات	٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٧٥٩١٠٢٧٥	(٢٥٩١٠٢٧٥)	٣٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٤٠١٥٣٢٨٣	٧٩٨٤٦٧١٧
غرامات وعقوبات	٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠	-	50000000	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٩٣٠٠٠٠٠
إيرادات الموازنة الاستثمارية	١٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠	1320407458	(٢٠٤٠٧٤٥٨)	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٤٢٠٥٤٧٤٦٩	(٤٢٠٥٤٧٤٦٩)
الإيرادات المتنوعة	٢٠٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٧١٦٨٤٧٠٤٠	(٥١٠٨٤٧٠٤٠)	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٤٢٢١٠٠٠	(١٣٢٢١٠٠٠)
ضريبة الدخل	٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٧٢٣٤٩٣٢	٢٢٧٦٥٠٦٨	٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٧٢٣٤٩٣٢	٢٢٧٦٥٠٦٨
المجموع	<u>٥٠٢١٨٦٠٠٠٠٠٠٠</u>	<u>٥٠٦٦٤٢٤٥٧٠٧٨</u>	<u>٤٤٥٦٤٥٧٠٧٨</u>	<u>١٢٠٢٥٥٢٠٠٠٠٠٠٠</u>	<u>١١٠٩٠٧٩٥٠٨٦٢</u>	<u>٩٣٤٧٢٤٩١٣٧٧</u>
			(٣	

الجزء الثالث :- الايضاحات

ايضاح رقم ١ :- يمثل رصيد النقد مبلغ وقدره (٢٣٥٤٥٢٥٣٥٦٨) ثلاثة وعشرون مليار وخمسمائة وخمسة واربعون مليوناً ومائتان وثلاثة وخمسون ألفاً وخمسمائة وثمانية وستون ديناراً ، يحتوي هذا الرصيد على مبلغ (١١٧١٢١٥٢٦٠) كرصيد نقدي مجمد بموجب كتاب وزارة المالية المرقم (٤١٠٣) في ٢٩/٥/٢٠١٢ والذي يمثل رواتب شبكة الحماية الاجتماعية .

ايضاح رقم ٢ :- يمثل رصيد السلف الظاهر في قائمة المركز المالي رصيد حسابين هما حساب الموازنة الجارية والموازنة الاستثمارية ، حيث يبلغ رصيد الموازنة الاستثمارية (٩٣٩١٢٧٣٥٣٩٨) ثلاثة وتسعين ملياراً وتسعمائة واثنى عشر مليوناً وسبعمائة وخمسة وثلاثين ألفاً وثلاثمائة وثمانية وتسعين ديناراً الذي يمثل السلف التشغيلية التي تمنح للمقاولين ، اما المتبقي بمبلغ (٨١٨٩٧٢٣١٦٥) فيمثل رصيد السلف لحساب الموازنة العامة .

ايضاح رقم ٣ :- تمثل الايرادات المستحقة والظاهرة في قائمة المركز المالي وبمبلغ (٦٩٧١٧٧٩٧٢) تمثل رواتب شبكة الحماية الاجتماعية المعادة الى المحافظة بموجب كتاب وزارة المالية / دائرة المحاسبة المرقم (٣٣٥١١) في ٤/٦/٢٠١٢ . ويكون القيد كالآتي :

٦٩٧١٧٧٩٧٢ من د / ايرادات مستحقة
٦٩٧١٧٧٩٧٢ الى د / ايرادات متنوعة

ايضاح رقم ٤ :- يمثل رصيد الموجودات غير المالية ماتم شراؤه من قبل المحافظة على شراء الاثاث والموجودات الاخرى الضرورية لعمل المحافظة .

ايضاح رقم ٥ :- يمثل رصيد الدائنين البالغ (١٠٥٣٢٠٦٥١٩٧) رصيد حساب كل من الموازنة الاستثمارية والبالغ (٦٦٤٤٩١٤٣٠٤) ستة مليارات وستمائة واربعة وأربعين مليوناً وتسعمائة واربعة عشر ألفاً وثلاثمائة واربعة دنانير ، اما المتبقي فيمثل رصيد الدائنين على حساب الموازنة العامة .

ايضاح رقم ٦ :- يمثل رصيد الامانات والخاص بالموازنة الاستثمارية مبلغاً وقدره (٣٦٩٢٣٣٦٨٣) ثلاثمائة وتسعة وستين مليوناً ومئتين وثلاثة وثلاثين ألفاً وستمائة وثلاثة وثمانين ديناراً ، اما المتبقي والبالغ (١٤٧٥٠٤١٦٦٦) ملياراً واربعمائة وخمسة وسبعين مليوناً واربعة عشر ألفاً وستمائة وستة وستين ديناراً الذي يمثل رصيد الامانات على حساب الموازنة العامة .

ايضاح رقم ٧:- يتكون رصيد المصاريف المستحقة من مبلغ قدره (٢٥٦٩٧٦٠٦٥٨) ملياراً وخمسمائة وتسعة وستون مليوناً وسبعمائة وستون ألفاً وستمائة وثمانية وخمسون ديناراً والذي يمثل مكافآت المختارين التي صرفت استناداً لقانون المختارين رقم ١٣ لسنة ٢٠١١ . والذي كان يجب تسجيله بال قيد التالي في عام ٢٠١١

٢٥٦٩٧٦٠٦٥٨ من د / مكافآت الغير المنتسبين

٢٥٦٩٧٦٠٦٥٨ الى د / مصاريف مستحقة

الجزء الرابع :- تقويم اداء محافظة ذي قار باستخدام القوائم المالية :-

سوف يتم تناول القسم تقويم الاداء من خلال الكشوفات المعدة بالتوافق مع معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام .

١- هنالك انخفاض ملحوظ في النقد المتوفر لدى المحافظة بين سنتي ٢٠١١-٢٠١٣ ، حيث بلغ النقد في عام ٢٠١١ مبلغ (١١٥٨٤٣٥٨٤٧٤) بينما في عام ٢٠١٢ بلغ (٢٣٥٤٥٢٥٣٥٦٨) حيث يبلغ النقد في عام ٢٠١٣ (٢٠٤٦٠٢٧٠٤١٨) وهذا الفرق يشير الى عدم قدرة المحافظة على تدعيم وضعها المالي بزيادة النقد المتوفر لديها والمحتفظ به خلال سنوات التقويم وبشكل متذبذب من سنة الى اخرى .

٢- من مراجعة ارصدة المدينين (السلف) لسنوات التقويم نجد ان هنالك زيادة لرصيد المدينين (السلف) في عام ٢٠١٢ عن سنوات التقويم الاخرى حيث بلغ في عام ٢٠١١ مبلغ وقدره (١٣٧٥٨٧٣٩٠١١) في حين بلغ في عام ٢٠١٢ (١٠٢١٠٢٤٥٨٥٦٣) فيما كان في عام ٢٠١٣ (١٩٢٥٥٤٣٩٩٥٠) والذي يؤشر قيام المحافظة في التوسع بمنح السلف المختلفة في عام ٢٠١٢ وانخفاضها (تسويتها) في عام ٢٠١٣ .

٣- لوحظ من خلال مراجعة قائمة المركز المالي لعام ٢٠١٣ ان هنالك زيادة كبيرة في حساب الدائنين لعام ٢٠١٣ عن العام السابق ، حيث بلغ رصيد الدائنين لعام ٢٠١٣ (٥٠٩٩٧٨٠٩٠١٢) بينما في عام ٢٠١١ بلغ (٣٣٦٢٣٤٠١٦٨٦) وعام ٢٠١٢ (١٠٥٣٢٠٦٥١٩٧) الامر الذي يدل على قيام المحافظة

٤- وجود زيادة في رصيد حساب امانات الغير في عام ٢٠١١ عن عام ٢٠١٢ وزيادة في عام ٢٠١٣ ، حيث بلغ رصيد الحساب في عام ٢٠١١ (٣٥٢٣٧٢٦٠٩١٧) في حين بلغ في عام ٢٠١٢ (١٨٤٤٢٧٥٣٤٩) فيما اصبح الرصيد في عام ٢٠١٣ (٥٠٢١١١٦٦١٥٣) وهذه لزيادة بسبب زيادة رصيد الامانات المتحصلة من المقاولين .

٥- من خلال مراجعة تقارير المقارنة لكشف الموجودات غير المالية وجد ان مجموع المبلغ المخطط لعام ٢٠١٢ والبالغ (٧٠٠٠٠٠٠٠٠) يزداد بنسبة ٥٥% عن المبلغ المخطط لعام ٢٠١١ في حين كانت نتائج التنفيذ بين المخطط والفعلي لعام ٢٠١١ نسبة ٦٠% ولسنة ٢٠١٢ بنسبة ٧٠% اي بزيادة ١٠% عن عام ٢٠١٢ ، اما في عام ٢٠١٣ فنجد ان نسبة المبلغ المخطط

تزداد بنسبة ٤٤% عن عام ٢٠١٢ ، في حين كانت نتائج التنفيذ بين المخطط والفعلي لعام ٢٠١٣ مانسبته ٥٥% كنتائج فعلية ، وهذه الارقام والنسب بدورها تؤثر على سوء وضع التخصيصات والتخطيط لها ، حيث قامت المحافظة بطلب تخصيص مبالغ ولم تقدر على صرفها خلال الفترة المحددة للصرف ممايدلل على سوء تخطيط وادارة لهذه التخصيصات مماينعكس سلبا على واقع تقديم الخدمات .

٦- نلاحظ من كشف تعويضات الموظفين المقارن ان هنالك زيادة في المبالغ المخططة لاعوام التقويم فقد بلغ المبلغ المخطط لعام ٢٠١١ (٥٨٨٢٥٣٠٧١٢) بينما في عام ٢٠١٢ (٩١٩٣١٩٣٢٢٥٨) والفرق بالنسبة بين السنتين هو ٦٤% في حين كان المبلغ المخطط لعام ٢٠١٣ (٦٥٧٥٨٠٤٢٧٤) اي بانخفاض قدره ٢٨% وهذا الانخفاض كان بسبب زيادة التخصيص في بعض ابواب تعويضات الموظفين لعام ٢٠١٢ عن عام ٢٠١٣ ، وكان الزيادة مثلا في باب مكافآت المنتسبين وكما اشرنا في الايضاحات ان هنالك مبلغاً يمثل مكافآت المختارين لعام ٢٠١٢ .

٧- من خلال مراجعة كشف المستلزمات السلعية المقارن وجد ان التخصيص لسنة ٢٠١١ يبلغ (٨٥٠٠٠٠٠٠٠) ولسنة ٢٠١٢ (٦٠٥٠٧٥٠٠٠) وان نسبة الفرق في التخصيص تكون ٢٤% بينما كان المبلغ المصروف في سنة ٢٠١١ (٥٨٤٦١٣٥١٠) ولسنة ٢٠١٢ (٨٤٠٣٠٩٥٠٠) بنسبة ٦٩% ، ويلاحظ ايضا ان نسبة المبلغ الفعلي الى المبلغ المخطط تبلغ نسبته في عام ٢٠١١ نسبة ٩٦% بينما في عام ٢٠١٢ بنسبة ٩٨% وهذا مؤشر جيد لتنفيذ خطة الموازنة العامة .

٨- يظهر كشف المستلزمات السلعية المقارن ان نسبة التنفيذ لسنة ٢٠١١ كانت ٩٢% ولسنة ٢٠١٢ ٨٦% بانخفاض بسيط بين السنتين فيما كانت نسبة التنفيذ لعام ٢٠١٣ ٩٥% مما يدل نجاح المحافظة في تطبيق نتائج تنفيذ الموازنة لهذا الباب .

رابعاً : الاستنتاجات والتوصيات

١- الاستنتاجات

في ضوء ماورد في الجانب النظري والتطبيقي من البحث يمكن ان يضع الباحثان مجموعة من الاستنتاجات التي توصل اليها وكما يلي:-

أ-تقدم المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام أفضل الممارسات المحاسبية المتفق عليها دولياً لتصميم نظام محاسبي يسمح بعرض قوائم مالية حكومية ذات مصداقية، تحقق الشفافية في تسيير الموارد العمومية وترقى بجودة الإبلاغ المالي الحكومي من الرقابة إلى تقديم أدوات المساءلة عن الأداء وتقييم نتائج نشاط وحدات القطاع العام، مما يسمح لها بتلبية حاجيات فئات مستخدمي البيانات المالية الحكومية.

ب- ان هيكل معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم ١ يتشابه من حيث اهداف الإبلاغ المالي في كلا القطاعين العام والخاص ، حيث ان كليهما يهدف الى توفير معلومات مفيدة تلبي احتياجات المستخدمين للمعلومات التي تساعد في المساءلة والرقابة واتخاذ القرار .

ج- الإبلاغ المالي القائم على أساس النقدي هو غير ملائم ولا يوفر معلومات أكثر شمولية حول التكاليف الكلية للبرامج والأنشطة سواء كانت على مستوى الوحدة الحكومية أم على مستوى الحكومة ككل ، وصورة كاملة للتمويل الحكومي ، فبعض الحكومات كانت قد خرجت من تطبيق الاساس النقدي بسبب العيوب التي يحويها .

د- ان قانون الادارة المالية رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ لم يتطرق الى تحديد استخدام او تبني معايير محددة حيث اشارة في المادة ٧ من القسم الحادي العشر ((على ان تكون الحسابات الختامية المتعلقة بالموازنة الاتحادية طبقا لمحتوى وتصنيفات الموازنة ومعايير المحاسبة الدولية .

هـ- ان رفع كفاءة وفعالية واقتصادية الاجهزة الحكومية يتم من خلال الاهتمام بتقويم اداء الادارات المالية والسعي للإصلاح الإداري والمالي لهذه الاجهزة لتعزيز الشفافية والرقابة عليها .

و- ان تطبيق معايير IPSAS يحقق كثير من الفوائد منها توفير معلومات شاملة عن التكاليف وتحسين الاتساق وقابلية الكشوفات المالية للمقارنة وكذلك تحسين الرقابة الداخلية على الموجودات المملوكة لدولة .

ز- من غير الممكن وفق البيانات التي تعدها الحكومات المحلية الحكم على اداء هذه الوحدات من خلال هذه البيانات ، حيث انها لا تحتوي على كشوفات مقارنة لسنوات سابقة تساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية على اختلاف اشكالهم من التعرف على ماخطت له هذه الوحدات وماقدمته من انجاز خلال عملها وبالتالي تقتصر هذه الكشوفات الى الافصاح .

٢- التوصيات :-

في ضوء الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثان يمكن ان يضعان مجموعة من التوصيات من شأنها ان تساهم في تطوير التقارير المالية الحكومية وتطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية في القطاع العام:-

أ- لمواكبة التطورات الحاصلة في حقل المحاسبة الحكومية المتمثلة بالمبادئ المحاسبية والارشادات العلمية والمهنية الصادرة من الهيئات والمنظمات الساعية الى تطوير المحاسبة في القطاعات الحكومية يدعو الباحثان الى انشاء مجلس معايير المحاسبة الحكومية العراقي ويفضل ان يكون باشراف وزارة المالية .

ب- ضرورة الاسراع بعملية التوجه نحو تجارب الدول في تبني معايير IPSAS لتقليص الفجوة بين النظام المحاسبي الحكومي المطبق في العراق وبين انظمة العالم .

ج- العمل على اجراء دراسات معمقة لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام من اجل اعادة صياغة هذه المعايير بما يتلائم مع البيئة العراقية والعمل على تبنيها تدريجيا للنهوض بواقع المحاسبة الحكومية في العراق من اجل مساعدة متخذي القرار ومستخدمي المعلومات المحاسبية في التعرف على اداء الوحدات والاجهزة الحكومية .

د- التخلي عن الاساس النقدي المحاسبي والعمل على تبني اساس الاستحقاق في قياس المعاملات المالية.

هـ- كخطوة اولى نحو تبني IPSAS يتم تبني معيار رقم ١ (عرض البيانات المالية) وبما يلائم البيئة العراقية والعمل على تغيير طريقة عرض البيانات المالية المطبقة والمزودة بموجب النظام المحاسبي الحكومي الحالي .

و- قيام وزارة المالية بتطوير مخرجات النظام المحاسبي الحكومي لتتلائم مع معيار المحاسبة الدولية في القطاع العام للحد من الفساد المالي والاداري المستشري في مؤسسات الدولة .

ز- قيام مجلس النواب بتعديل او اضافة ايضاح للفقرة القانونية لتحديد المقصود بمعايير المحاسبة الدولية بـ (معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام) .

المصادر :

١- الجبر، نبيه ، " المداخل المحلية والدولية لإصدار المعايير المحاسبية في السعودية " ، دراسة تحليلية مقارنة، المجلة العلمية لكلية التجارة، مجلد ٢٥ ، ٢٠٠٠ .

٢- يوسف ، رفيق " النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق " رساله ماجستير ، الجزائر ، جامعة تبسه ، كلية الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، ٢٠١١ .

٣- القاضي ، د. حسين وحنان ، رضوان حلوه " النموذج المحاسبي المعاصر - هيكل النظرية المحاسبية " دار وائل للنشر ، ٢٠٠٣ .

٤- علاوي ، د محمد حويش ، عمر، صبيحة صالح " النظام المحاسبي الموحد ومتطلبات التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية " كلية الرافدين الجامعة / قسم المحاسبة العدد ٣٢/٢٠١٣

٥- العربي ، تيقاوي " النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية " جامعة العقيد احمد دراية بادرار ، ٢٠١١ .

٦- لطفي ، امين السيد احمد ، " المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية " ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٤ .

٧- المفضل ، ابراهيم عبدالقدوس احمد ، "المعايير المحاسبية الحكومية الدولية واهميتها لنظام المعلومات المحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية " ، اطروحة دكتوراه في المحاسبة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة دمشق ، ٢٠٠٨ .



عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول

دور معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات

الاقتصادية والأجهزة الحكومية " بحث تطبيقي في محافظة ذي قار "

٨- الإتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠١٠ ج ١، "إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام"، طبعة ٢٠١٠، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمّان.

٩- زهير ، شلال ، " آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة " اطروحة دكتوراه في المحاسبة ، مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، الجزائر ، ٢٠١٤ .

١٠- كراجة ، عبد الحلیم محمد ، " المحاسبة الحكومية بين النظرية والتطبيق " ، اريد ، الاردن ، دار الامل للنشر والطباعة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٧ ،

١١- حماد، احمد هاني ، والبحر ، حصة محمد ، " أصول المحاسبة الحكومية " ، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٩٠ .

١٢- السلطان، سلطان محمد ووصفي عبد الفتاح أبو المكارم، ١٩٩٠، "المحاسبة في الوحدات الحكومية والتنظيمات الاجتماعية الأخرى"، دار المريخ للنشر، الرياض.

١٣- الغالبي وأدریس ، طاهر محسن منصور ووائل محمد صبحي ، " الادارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل " ، عمان ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٧ .

١٤- الكرخي، مجيد عبد جعفر، " تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام البيانات المالية " ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ٢٠٠١ .

١٥- عبدالهادي سلمان ، " اطار مقترح لتطوير النظام المحاسبي الحكومي في العراق على وفق النظام الاتحادي " اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعه بغداد ، ٢٠١٢ .

١٦- عبدالله ، عقيل جاسم " تقييم المشروعات- اطار نظري وتطبيقي " الطبعة الثانية ، دار مجدولات للنشر ، عمان ، الاردن ، ١٩٩٠ .

17- CHARON CLAUDE : pourquoi des norms d'audit , in R.F.C, N 326, paris 2000

18- Chan, James L., 2006, "IPSAS and Government Accounting Reform in Developing Countries", Expert Comptable Media, France.

19- Jones, Rowan & Pendlebury Maurice, 2000, "Public Sector Accounting", 5thEdition, Prentice Hall, London.

20- ADHEMAR, P.; «The Standards Project»; International Federation of Accountants- The Public Sector Committee; VIII CIGAR Conference; Valencia; June, 2001.

21- Most, Kenneth S., 1977, "Accounting Theory", GRID Inc, Ohio, USA.



عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول

دور معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات
الاقتصادية والأجهزة الحكومية " بحث تطبيقي في محافظة ذي قار "

- 22- Kieso, D. E., Weygandt, J. J. and Warfield, T. D. (2003). Intermediate Accounting, 11th edition, USA: John Wiley & Sons
- 23- Carcab– Garcia, and Others, "Improving the Disclosure of Financial Information In local Governments", International Public Management Review, Volume 3, Issue 2002 . (www. ipmr. net).
- 24- IFAC, 1993, "Study No. 2: Elements of the Financial Statements of National Governments", IFAC, New York.
- 25- INTOSAI, 2004, "Guidelines for Internal Control Standards for the Public Sector", INTOSAI General Secretariat, Vienna Austria